



(محمد خلوصي)

مروان بودي ومسؤولو «طيران الجزيرة» وعدد من الحضور أمام البوابات الجديدة

## بتكلفة 5 ملايين دولار لزيادة الطاقة الاستيعابية لبوابات المطار لـ 30% بودي: «الجزيرة» ت دشّن 4 بوابات جديدة بالمطار



البوابات الجديدة الخاصة بـ «الجزيرة» في المطار



فوزان الفرج



مروان بودي

نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وأضاف أن البوابات الجديدة ضمن التسهيلات ووسائل الراحة التي سيستفاد منها المسافرين على متن طيران الجزيرة في مطار الكويت الدولي. وأعرب الفرج عن شكره لكل من ساهم في إنجاز إنشاء هذه البوابات الجديدة.

### «طيران الجزيرة»

مجموعة طيران الجزيرة هي شركة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وتمتلك أسطولاً يضم 15 طائرة من طراز «إيرباص» A320 جميعها مملوكة بالكامل من قبل المجموعة عن طريق شركة «سحاب» بالشراكة مع شركة «سحاب» من شركة «فيرجن أمريكا» والخطوط السريلانكية وطيران ناس وطيران شركة الطيران الوطنية البرتغالية وطيران الجزيرة. وتشغل «طيران الجزيرة» سبع طائرات تتكون كل منها من درجتين سفر وهما الدرجة السياحية ودرجة رجال الأعمال. وتوفر للمسافرين على درجة رجال الأعمال خدمة تسجيل الأمتعة الخاصة بهم، و60 كيلوغراماً مجاناً للأمتعة المسجلة، وقاعات رجال الأعمال، بالإضافة إلى مقصورة مخصصة على متن الطائرة وقائمة طعام غنية ومتنوعة، فيما تقدم للمسافرين على الدرجة السياحية 40 كيلوغراماً مجاناً للأمتعة المسجلة إضافة إلى قائمة وجبات ومرطبات متغيرة شهرياً.

تخدم «طيران الجزيرة» شبكة وجهات تتنقل من الكويت إلى الوجهات الأكثر طلباً للأعمال والعائلات في الشرق الأوسط وتركيا، ومنها دبي، والبحرين، وبيروت، والإسكندرية، وعمان، واسطنبول، وشم الشيخ، وأسبوط، والأقصر، ومشهد، وسوهاج، وجدة، والرياض، والقاهرة، والنجف. طيران الجزيرة عضو في الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA).

قمتها بها خلال السنوات الماضية لتعزيز المنتج الذي تقدمه «طيران الجزيرة» لعملائها سواء كان في الجو، أو عبر الإنترنت، أو كما هو الحال اليوم، في المرافق الأرضية. وكانت شركة «طيران الجزيرة» قد استثمرت بشكل كثيف في منتجها خلال السنوات الأخيرة، بدءاً من توفير خدمات التسجيل الذاتي عبر الإنترنت وفي مطار الكويت الدولي، ومن ثم تسلمها لطائرات جديدة بشكل منظم، حيث تسلمت المجموعة خلال عام واحد فقط منذ أواخر مايو الماضي ثلاث طائرات من طراز إيرباص A320. وتشكل هذه البوابات الجديدة عنصراً مهماً في تعزيز المنتج الذي تقدمه الشركة لعملائها.

وزاد قائل: «طيران الجزيرة هي اليوم شركة الطيران الوحيدة في الكويت التي تمكن المسافرين من الحجز عبر هواتفهم، والتسجيل ذاتياً عبر الإنترنت أو بانفسهم بفضل أجهزةنا الخاصة المتوفرة في مطار الكويت الدولي، ومن ثم صعود الطائرة عبر بوابات حصرية برحلات طيران الجزيرة، مزودة بجسرين من أفضل الأنواع، والسفر على متن طائرات جديدة».

إيجاز مشترك من جانبه قال رئيس الإدارة العامة للطيران المدني فوزان الفرج أن تدشين البوابات الجديدة هو إنجاز مشترك ما بين القطاع العام والخاص وهو دليل على

تضخيم حجم القروض التي تحصل عليها «طيران الجزيرة» بقدر النظر إلى تخفيض التكلفة. وكشف بودي عن صفقة تمويلية كبرى جديدة ستعلن عنها «طيران الجزيرة» في الوقت المناسب «عند انتمائها». وأضاف أن هناك خطوات شراكة جديدة بين «طيران الجزيرة» و«الطيران المدني» سيتم الإعلان عنها أيضاً قريباً.

### أكبر مشغل لمصر

وعن تأثر «طيران الجزيرة» بالأحداث السياسية الأخيرة التي شهدها مصر قال بودي: «طيران الجزيرة أكبر مشغل لمصر من خارج شركة مصر للطيران وأكبر ناقل من الكويت بمصر عبر تشغيل 6 محطات هناك، والتوترات السياسية التي شهدها مصر لم تؤثر على نشاط «طيران الجزيرة»، خاصة أنها حصلت على تسهيلات لتقديم خدماتها بعدد تشكيلة الكويتمكة المصرية الجديدة. وعن البوابات الجديدة التي دشنتها «طيران الجزيرة» في مطار الكويت قال بودي أن هذه البوابات التي تمت تسميتها بأرقام B1، B2، B3، B4، ستزيد من الطاقة الاستيعابية لبوابات مطار الكويت الدولي بنسبة 30% وأن تمويلها ذاتي من قبل المجموعة.

وأشار إلى أن هذا الاستثمار الجديد يستكمل سلسلة الاستثمارات التي

### المجموعة تتفاوض لتسلم 15 طائرة جديدة خلال 2017

### صفقة تمويلية كبرى جديدة ستعلن عنها «طيران الجزيرة» بالوقت المناسب

### التمويلات التي حصلت عليها «طيران الجزيرة» ستوظفها لإعادة تدوير تمويلات سابقة وتخفيض التكلفة

### خطوات شراكة جديدة بين «طيران الجزيرة» و«الطيران المدني» سيتم الإعلان عنها قريباً



مروان بودي وفوزان الفرج وعدد من الحضور قبيل الدخول لطائرة الجزيرة عبر الجسر الجديد

## يصبح السجل آلياً وإدخال أحكام جديدة كعقوبة الحبس السعيد: «التجارة» تنجز إعداد قانون السجل التجاري

وزير العدل للخروج بقانون غير تقليدي أكثر مرونة خاصة أنه أقدم قانون في الكويت. وأوضح أن القانون الجديد سيواكب التطورات الحديثة ليصبح السجل آلي بدلاً من التقليدي القديم، وتلاشت منه عيوب القانون القديم، وراعى النظم المعمول بها في دول مجلس التعاون، حيث سيكون هناك تناغم وانسجام بين هذه النظم الحديثة لتراعى اتفاقية مجلس التعاون، بحيث يكون هناك انسجام في التشريعات التجارية.

وأشار السعيد إلى أن القانون الجديد استحدث أو أضيف صفة الضبطية القضائية للموظفين الذين يقوم بتدقيق هذا القانون، حيث يحق لهم ضبط الجرائم، وتحرير المحاضر اللازمة لها، ودخول جميع الأماكن، ولهم الاستعانة برجال الشرطة. كما شدد القانون من العقوبات التي يتم توقيعها على المخالفين لأحكام القانون، مثل «استعمال اسم تجاري خاص بغيره أو ذكر في أوراقه اسم تجاري غير صحيح أو ليس له».

وبين أن القانون أضاف عقوبة الحبس إلى جانب الغرامة، وهي لم تكن موجودة في السابق، وأعطى للوزير الحق في إغلاق المحل إذا بقرار منه في حال وجود مخالفات، على أن يعرض قرار الغلق على المحكمة المختصة لتؤيد قرار الغلق أو لا تؤيده.

وأفاد السعيد بأن قطاع الشؤون القانونية في الوزارة يسعى جاهداً لاستحداث جميع القوانين الاقتصادية القديمة أو البالية.

وقال الوكيل المساعد للشؤون القانونية في وزارة التجارة والصناعة د. منصور السعيد في تصريح لـ «الإنباء» أن اللجنة المشكلة برئاسة إعداد مشروع قانون السجل التجاري رقم 1 لسنة 1959 انتهت من إعداد مشروع القانون. وأضاف د. السعيد أن اللجنة استشفت آراء عدد من الجهات كاتحاد الشركات الاستشارية وغرفة التجارة وجامعة الكويت

والدخل في القانون الجديد أحكام جديدة تتعلق بالمتزمن بالقيود في السجل التجاري. وتوجه السعيد إلى أنه أحال المشروع إلى الأمانة التنفيذية التي سيتم إعدادها فيما يتعلق بوضوابط وإجراءات القيد في السجل وما هو مستحدث منها، كما استحدثت نظام البريد الإلكتروني في حال أخطار طلب القيد للمتعام مع الوزارة، على سبيل المثال، في حال قدم طلب للسجل وتم رفض هذا الطلب يتم إخطاره من خلال البريد الإلكتروني، بالإضافة إلى الطرق العادية التي يتم خلالها إرسال

### عاطف رمضان

قال الوكيل المساعد للشؤون القانونية في وزارة التجارة والصناعة د. منصور السعيد في تصريح لـ «الإنباء» أن اللجنة المشكلة برئاسة إعداد مشروع قانون السجل التجاري رقم 1 لسنة 1959 انتهت من إعداد مشروع القانون. وأضاف د. السعيد أن اللجنة استشفت آراء عدد من الجهات كاتحاد الشركات الاستشارية وغرفة التجارة وجامعة الكويت



د. منصور السعيد

## تهدف إلى تأسيس مؤسسة مالية مرموقة زينل: «أرزان» تطفئ خسائرها المترامية البالغة 12,7 مليون دينار

الخاص ولا تريد تنميته، ونجد الدول المقدمة والمتطورة تضع القطاع الخاص في بداية أولوياتها وتفضل على القطاع العام». وشدد على أن القطاع الخاص يخلق المبادرات والأفكار ويخلق فرص العمل ويخفف من الأعباء المالية والاقتصادية، مبيناً أن ذلك الفكر غير موجود في الكويت لأن البلد «رعوي» والحكومة لا يوجد لديها الفكر، والبورصة وأداؤها يكسنان ما في جعبة الحكومة، فالكويت غير جادة في دعم القطاع الخاص.

وأشار زينل إلى أن القطاع الخاص هو الذي بنى الدولة وليس الحكومة، ضارباً المثل ببناء المستشفيات والجامعات، حيث إن آخر جامعة بنيت في الكويت في عام 1960 وكذلك آخر مستشفى في عام 1980، ولكن عندما ننظر إلى الجامعات الأهلية والمستشفيات الخاصة نجدها عديدة.

وأضاف: «الدولة تحارب القطاع الخاص، كل القوانين التي تصدر ضد تنمية وتطوير القطاع الخاص، لأن هناك فكرياً وتخلفاً بين أعضاء مجلس الأمة لأنهم لا يفهمون في الاقتصاد وبالتالي يحارب القطاع الخاص».

وذكر زينل في كلمته بتقرير مجلس الإدارة أن مجموعة أرزان المالية وضعت ضمن استراتيجيتها أن يكون التوسع في استثماراتها بالدول الأخرى استقراراً والدول الواعدة، مشيراً إلى أن مجموعة أرزان المالية استطاعت أن تحقق أرباحاً صافية قدرها 2,37 مليون دينار في العام 2013 مقارنة بأرباح قدرها 121 ألف دينار في العام 2012.

وأضاف: أن النجاح النسبي الذي حققناه في العام 2013 ما هو إلا نتيجة التزامنا بتنفيذ الخطة الاستراتيجية التي تم وضعها للاعوام 2012 - 2014 وتماشياً مع تلك الخطة فقد طورنا أعمالنا في مجالات التمويل والاستثمار سعياً وراء تنويع مصادر الدخل مع الحفاظ على مستويات المخاطر في حدودها الدنيا، كما يمثل هذا النجاح دليلاً قاطعاً على أن مجموعة أرزان المالية استطاعت خلال العام 2013 أن تحطو خطوة مهمة في مسار استراتيجيتها الرامية

### أحمد مغربي

وافقت الجمعية العمومية العادية لشركة أرزان المالية للتمويل والاستثمار على إفشاء الخسائر المترامية البالغة 12,7 مليون دينار كما في 31 ديسمبر 2013، وذلك عن طريق مبلغ 6,9 ملايين دينار من الاحتياطي القانوني ومبلغ 5,7 ملايين دينار من علاوة الإصدار.

وأوضح رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي جاسم زينل على هامش الجمعية العمومية العادية وغير العادية التي عقدت الخميس الماضي بنسبة حضور بلغت 85,8%، أن الشركة تهدف إلى تأسيس مؤسسة مالية مرموقة تلبي أغراض الشركة وطموحات المساهمين.

وذكر زينل أن الشركة تعمل في عدة دول بنشاط التمويل للأفراد والمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، مبيناً أن الشركة لديها شركة تابعة مخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة تعتبر الأولى في الكويت لتمويل المشاريع.

وأشار إلى أن الشركة تدرس حالياً أكثر من 10 مشاريع صغيرة ومتوسطة لتمويلها، مبيناً أن الهدف الأساسي لعمل الشركة هو مساعدة الشباب الطموح في تنفيذ أفكارهم الاستثمارية ومساعدتهم في التوجيه والاستثمار والدراسات.

وقال زينل إن عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في الكويت أثر سلباً على كل الشركات بما فيها البنوك، ولكن الشركة في خطنها الاستراتيجية قامت بموازنة المخاطر وتوجهها إلى الدول الأخرى استقراراً في العالم، فمعظم استثمارات الشركة الجديدة موجودة في بريطانيا وأميركا وألمانيا وفرنسا.

وحول أداء القطاع الاستثماري المحلي قال زينل: «لأسف الكويت من أغنى دول العالم ولكنها متناسية للقطاع

الخاص ولا تريد تنميته، ونجد الدول المقدمة والمتطورة تضع القطاع الخاص في بداية أولوياتها وتفضل على القطاع العام». وشدد على أن القطاع الخاص يخلق المبادرات والأفكار ويخلق فرص العمل ويخفف من الأعباء المالية والاقتصادية، مبيناً أن ذلك الفكر غير موجود في الكويت لأن البلد «رعوي» والحكومة لا يوجد لديها الفكر، والبورصة وأداؤها يكسنان ما في جعبة الحكومة، فالكويت غير جادة في دعم القطاع الخاص.

وأشار زينل إلى أن القطاع الخاص هو الذي بنى الدولة وليس الحكومة، ضارباً المثل ببناء المستشفيات والجامعات، حيث إن آخر جامعة بنيت في الكويت في عام 1960 وكذلك آخر مستشفى في عام 1980، ولكن عندما ننظر إلى الجامعات الأهلية والمستشفيات الخاصة نجدها عديدة.

وأضاف: «الدولة تحارب القطاع الخاص، كل القوانين التي تصدر ضد تنمية وتطوير القطاع الخاص، لأن هناك فكرياً وتخلفاً بين أعضاء مجلس الأمة لأنهم لا يفهمون في الاقتصاد وبالتالي يحارب القطاع الخاص».

وذكر زينل في كلمته بتقرير مجلس الإدارة أن مجموعة أرزان المالية وضعت ضمن استراتيجيتها أن يكون التوسع في استثماراتها بالدول الأخرى استقراراً والدول الواعدة، مشيراً إلى أن مجموعة أرزان المالية استطاعت أن تحقق أرباحاً صافية قدرها 2,37 مليون دينار في العام 2013 مقارنة بأرباح قدرها 121 ألف دينار في العام 2012.

وأضاف: أن النجاح النسبي الذي حققناه في العام 2013 ما هو إلا نتيجة التزامنا بتنفيذ الخطة الاستراتيجية التي تم وضعها للاعوام 2012 - 2014 وتماشياً مع تلك الخطة فقد طورنا أعمالنا في مجالات التمويل والاستثمار سعياً وراء تنويع مصادر الدخل مع الحفاظ على مستويات المخاطر في حدودها الدنيا، كما يمثل هذا النجاح دليلاً قاطعاً على أن مجموعة أرزان المالية استطاعت خلال العام 2013 أن تحطو خطوة مهمة في مسار استراتيجيتها الرامية

وذكر زينل في كلمته بتقرير مجلس الإدارة أن مجموعة أرزان المالية وضعت ضمن استراتيجيتها أن يكون التوسع في استثماراتها بالدول الأخرى استقراراً والدول الواعدة، مشيراً إلى أن مجموعة أرزان المالية استطاعت أن تحقق أرباحاً صافية قدرها 2,37 مليون دينار في العام 2013 مقارنة بأرباح قدرها 121 ألف دينار في العام 2012.



منظر كمون ورفيق بغدادي وحسين الخالدي خلال الحفل



مروان بودي في جولة داخل أحدث طائرات الشركة



جاسم زينل